



THE LEGACY OF THE DAMNATION BOY A COMPARATIVE JURISPRUDENTIAL STUDY

Dr. Muhammad Hadi Talal / University of Fallujah / College of Islamic Sciences /dr.mohammed.hadi@uofallujah.edu.iq/ 07905367893

Abstract: In this research I studied the legacy of the son of al-Mulaenah (DAMNATION) a comparative jurisprudential study, and the meaning of the inheritance was shown in language and idiomatically the meaning of the word "mulaenah" and the evidence for the legitimacy of "mulaenah" from the Qur'an and Sunnah and the sayings of the jurists. The necessity of damnation and its evidence that he went to and then showed the most correct of it. I also studied the genetic footprint from the jurisprudential and legal point of view because of its relationship to the subject.

Keywords: Legacy, curse, doctrinal study



ارث ولد الملاعنة

دراسة فقهية مقارنة

د. محمد هادي طلال / جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

٠٧٩٠٥٣٦٧٨٩٣ / dr.mohammed.hadi@uofallujah.edu.iq

الملخص:

في هذا البحث قمت بدراسة إرث ولد الملاعنة دراسةً فقهيةً مقارنة، وقد بينتُ معنى الإرث لغةً واصطلاحاً، ومعنى لفظة الملاعنة، وأدلة مشروعية الملاعنة، من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء، وكذلك قمت بدراسة أقوال الفقهاء ووضحتُ من قال بوجود اللعان والأدلة التي استدلت بها، ومن قال بعدم وجوب اللعان، وأدلته التي ذهب إليها، ثم بينت الراجح منها، وأيضاً قمتُ بدراسة البصمة الوراثية من الناحية الفقهية والقانونية، لما لها من علاقة بالموضوع.
الكلمات المفتاحية: (ارث، الملاعنة، دراسة فقهية).



ارث ولد الملاعنة

دراسة فقهية مقارنة

د. محمد هادي طلال

جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: إن انحلال الرابطة الزوجية تعني التفريق بين الزوجين، أي إنهاء عقد الزواج؛ بسبب من الأسباب التي توجب إنتهاءه.

ويُعد اللعان من أسباب فك الرابطة الزوجية وسبباً مانعاً من الميراث شأنه شأن الرِّدة واختلاف الديانة، وسأتطرق في هذا البحث إلى اللعان بين الزوجيين في الفقه الإسلامي والقانون. سبب اختيار البحث:

إن سبب اختيار موضوع هذا البحث، أهمية البالغة في الفقه الإسلامي، حيث إن التفريق باللعان أحد أسباب إنهاء الرابطة الزوجية ومانع من موانع الميراث، وإن الاحكام المقررة يكون فيها حفظ للحقوق وللمال حتى لا يضيع ولا ينتقل الى غير مستحقيها، وكذلك الجدل حول مشروعية البصمة الوراثية وخلاف الفقهاء في الاخذ بما في الفقه الاسلامي

خطة البحث:

اقتضت خطة البحث ان اقسمه إلى مباحث، ويكون تحت كل مبحث جملة من المطالب التي يتفرع عن بعضها فقرات متعددة، وذلك وفق ما يأتي:

المبحث الأول: مفهوم اللعان، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اللعان في اللغة، والاصطلاح.

المطلب الثاني: مشروعية اللعان.



المطلب الثالث: شروط اللعان وكيفيته.

المبحث الثاني: حكم اللعان وآثاره ومكان تطبيقه ومدى الالتزام به، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم اللعان وآثاره.

المطلب الثاني تطبيق اللعان.

المطلب الثالث: مدى تطبيق اللعان.

المبحث الثالث: إرث ولد الملاءنة.

المبحث الرابع: دور البصمة الوراثية في اثبات النسب وأثرها في الفقه والقانون، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: البصمة الوراثية من الناحية الفقهية.

المطلب الثاني: البصمة الوراثية من الناحية القانونية.

الخاتمة.

هذا وقد بذلت ما في وسعي من أجل إخراج هذه الدراسة المتواضعة بأفضل حلّة، فإن كنت قد وفققت في ذلك فهو فضل الله تعالى وحسن توفيقه، وإن كانت الأخرى، فحسبنا أنني لم ادعي لعملي هذا الكمال، وعلى من يجد فيه هفوة أو زلة أو خطأً، أن يغفر لي ذلك، ويلتمس لي عذراً.

وختاماً.... الله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وان ينفع به المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم أجمعين.

الباحث



المبحث الأول: مفهوم اللعان، وفيه مطلبان

المطلب الأول: اللعان في اللغة، والاصطلاح.

اللعان في اللغة: مصدر لاعن لعانا: إذا فعل ما ذكر، أو لعن كل واحد من الاثنين الآخر، قال الأزهري: وأصل اللعن: الطرد والإبعاد، يقال: لعنه الله، أي باعد^(١).

أما اللعان في اصطلاح الفقهاء: فقد عرفه الفقهاء بتعريفات عدة: عرّفه الحنفية بأنه: شهادات مؤكّدة بالأيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها^(٢).

عرّفه المالكية بأنه: حلف زوج على زنا زوجته أو نفي حملها اللازم له، وحلفها على تكذيبه إن أوجب نكولها حدها بحكم قاض واحترز باللازم عن حملها غير اللازم كالذي أنتت به لدون ستة أشهر من يوم العقد أو وهو خصي أو محبوب أو صبي فلا لعان فيه بقوله: وحلفها عن حلفه ونكولها الذي لا يوجب الحد عليها لثبوت غضبها وبقوله بحكم عن تلاعنهما بلا حكم فإنه ليس لعانا شرعياً^(٣).

عرّفه الشافعية: يمين بلفظ الشهادة فلا يصح لعان الصبي ولا يقتضي قذفهما ولا عقوبة وإذا رمى أي قذف زوجته المحصنة صريحاً كزنيته الخ لأن الزنى هو الصعود فصريح قطعاً أو لم أجذك بكراً والمحصن الذي يحد قاذفه مكلف حر مسلم عفيف عن الوطء فلا يحد بقذف زوجته التي لا تحتمل الوطء ولا البكر قبل دخوله بها^(٤) عرّفه الحنابلة بأنه: شهادات مؤكّدة بأيمان من الجانبين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد قذف أو تعذيب أو حد زنا في جانبها^(٥).

إن التعريفات قريبة من بعضها، وإن كانت مختلفة في ألفاظها، إلا أنّها تدل على المعنى الحقيقي للعان الذي يتم عن طرقة اتهام الزوج زوجته بالزنا أو نفي انتساب حمل زوجته إليه، ويكون اللعان عن طريق شهادات تجري بين الزوجين تكون مقرونة باللعن من جانب الزوج وبالغضب من جانب الزوجة، والراجح من التعاريف هو

(١) ينظر: لسد ن العرب: ١٤٠٤٤ ب

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ١٤٣

(٣) الفواكه لما والني ٩٤٤ ٣

(٤) تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٤٤ / ٣٧٠

(٥) المبدع في شرح المقنع ٤١ / ٥



تعريف الحنفية (شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها)
شرح التعريف:

شهادات: وهي الأيمان الصادرة من الزوج ومن الزوجة.

مؤكدات بالإيمان: مقويات بما بلفظ أشهد بالله.

مقرونة شهادته: متبوعة باللعن وشهادتها بالغضب لأنهن يكثرن اللعن فكان الغضب أرفع لها.

قائمة: أي شهادة قائمة مقام حد القذف وشهادتها مقام حد الزنا أي اذا تلاعنا سقط حد القذف بحقة

وسقط عنها حد الزنا^(١).

المطلب الثاني: مشروعية اللعان

ثبت اللعان في القرآن وألسنة النبوية وذلك لحرص الشريعة على حفظ النسب من الإختلاط.

أولاً: من القرآن الكريم

لقوله تعالى: {وَالْحَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٧) وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ

شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (٨) وَالْحَامِسَةُ أَنَّ عَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ} (٢)

وجه الدلالة: هذه الآية فيها فرج للأزواج وزيادة مخرج إذا قذف احدهم زوجته بالزنا أو بنفي الولد، وتعسر

عليه إقامة البينة، أن يلاعنها، كما أمر الله تعالى، وهو أن يحضرها الى الإمام، فيدعي عليها بما رماها به، فيحلفه

الحاكم أربع شهادات بالله، في مقابلة أربع شهادات بالله، أي: فيما رماها به من الزنا، ولا يدرأ عنها العذاب إلا أن

تلاعن، فتشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، أي: فيما رماها به. (٣)

(١) رد المختار على الدر المختار: ٤٨٢ ٤٨٣

(٢) سورة النور الآية: ٩ ٦ ٢

(٣) تفسير ابن كثير: ١٥ ١٤ ٢



- ثانيا: من السنة النبوية: ١. عن أبي هريرة^(١) أنه سمع رسول الله (ﷺ) يقول: «حينما نزلت آية الملاعنة أيما امرأة أدخلت على قوم رجلاً ليس منهم فليست من الله في شيء ولا يُدخلها الله الجنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عز وجل منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة»^(٢).
- وجه الدلالة: في الحديث الوعيد الشديد لمن يجحد ولده وهو يعلم أنه منه وإظهار كذبه على زوجته وهذا من أقوى أسباب الوعيد وقد ورد الوعيد الشديد في حق من انتفى^(٣).
٢. عَنْ ابْنِ عُمرَ^(٤)، أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، وَأَنْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا «فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ»^(٥).
- وجه الدلالة: ان البينونة لا تقع بين المتلاعنين إلا بتفريق الحاكم وذلك لإضافة التفريق بينهما إلى رسول الله (ﷺ)^(٦).

٣. قوله (ﷺ): « المتلاعنان لا يجتمعان أبدا»^(٧).
- وجه الدلالة: فيه دليل على تأييد الفرقة^(٨).

(١) هو عبد الرحمن بن صخر. من قبيلة دس وقيل في اسمه غير ذلك. صحابي. رواية الإسلام. أكثر الصحابة رواية. أسلم ٧ هـ هاجر إلى المدينة. ولزم النبي صلى الله عليه وسلم. فمات عنه أكثر من خمسة آلاف حديث. له أمير المؤمنين عمر البحرين، ثم عزله للين عريكته. و في المدينة سنوات في خلافة بني أمية. (ت سنه ٥٩ هـ)، الأعلام للزركلي: ٤ / ٨٠.

(٢) (سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب التغليظ في الانتفاء من الولد، حديث رقم (٤٨١) ٣ / ١٧٩).

(٣) فيض القدير ط العلمية ٣ / ٧٧.

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، قرشي هو، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، نشأ في الإسلام، هاجر مع أبيه إلى الله ورسوله، شهد الخندق وما بعدها، لم يشهد بدرًا ولا أحدًا لصغره. أفتى الناس ستين سنة. وما قتل عثمان نعرض عليه ناس أن يبايعوه بالخلافة فأبى، شهد فتح إفريقية، كف بصره في آخر حياته، كان آخر من توفي بمكة من الصحابة، هو أحد المكثرين من الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، الإصابة في تمييز الصحابة: ٤ / ١٥٥.

(٥) صحيح البخاري: كتاب الطلاق، باب يلحق الولد بالملاعنة، حديث رقم (٣١٥) ٥ / ٥٦.

(٦) معالم السنن ٣ / ٢٧٠.

(٧) (مسند أبي حنيفة للحارثي، حديث رقم (١٠٨٣)، ٢ / ٦٦٢).

(٨) نيل لأوطار ٦ / ٣٢٢.



المطلب الثالث: شروط اللعان وكيفيته

الشروط الواجب توفرها في اللعان:

اولا: الشروط الخاصة بالزوجين.^(١)

١- كونه بين زوجين مكلفين، لقوله تعالى: "أب يزوجكم" ^(٢) فلا لعان بقذف أمة، ولا حد، وأما اعتبار التكليف؛ فلا لعان قذف غير المكلف لا يُوجب حدا، واللعان إنما وجب لإسقاط الحد^(٣).

٢- أن يتقدمه قذفها بالزنى ولو في دبر؛ أو نفى حملها، لأنه قذف يجب به الحد. ولا فرق بين الأعمى والبصير، لعموم الآية^(٤).

٣- أن تكذبه الزوجة في قذفها وتستمر في تكذيبه الى انقضاء اللعان^(٥).

٤- ان يكون بحضور القاضي او نائبة^(٦).

ثانيا: موضوع اللعان.

لكي يتم اللعان لا بد من مجموعة شروط تتوفر فيه وهي:

١- انه قذف زوجته وليس عنده شهود لِقَوْلِهِ تَعَالَى "أب يزوجكم" ^(٧).

وجه الدلالة: أنه إذا أتى بأربعة شهداء.. لم يجلد.

٢- دعوى نفي الحمل: وإن كان هناك ولد يلحقه منها فله أن يلاعن لنفيه؛ لأنه لا ينتفي عنه بالبينة، فإن

كان ولدا منفصلا، فله أن يلاعن، وإن كان حملا فله أن يصبر باللعان إلى أن تضع. ^(٨)

() منار السبيل في شرح الدليل: ٢٧٢/٢

() سورة النور: الآية ٦ ٢

() سورة النور: الآية ٦ ٣

() بدائع الصنائع ٣ / ٢٤١، القوانين الفقهية: ١٦٢، مغني المحتاج ٣ / ٣٨١، منار السبيل في شرح الدليل ٢٧٢ / ٢٧٢.

() منار السبيل في شرح الدليل: ٢٧٢/٢

() منار السبيل في شرح الدليل: ٢٧٢/٢

() سورة النور: الآية ٤ ٧

() البين في مذهب الإمام الشافعي ٨ / ٤٤٠



ثالثا: كيفية اللعان.

الطريقة التي يتم بها اللعان متشابهة عند جمهور الفقهاء؛ اعتمادا على ما ورد في الآية، وعلى الزوج أن يحلف أربع شهادات بالله (قد رايتها تزني) أو أن ذلك الحمل ليس منه ويقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تحلف الزوجة بعكس ما حلف الزوج وتقول في الخامسة: أن غضب الله عليها إن من الصادقين، و يشترط أن يكون اللعان على يد حاكم أو من ينوب عنه كالقاضي، لأن مسألة اللعان من المسائل الخطيرة التي قد تحدث بسببها الخلافات الكبيرة، خصوصا وإن مسألة الأعراس في المجتمع الإسلامي من المسائل الحساسة^(١).

المبحث الثاني: حكم اللعان وآثاره، ومكان تطبيقه، ومدى الالتزام به

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: حكم اللعان وآثاره

لو رأى زوج زوجته تزني، وقذفها بالزني، والقذف في الأصل حرام بالكتاب، والسنة، والاجماع، لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} (١) وقد ورد في السنة ان رجلا قَدَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ (ﷺ) بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ (ﷺ) يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» (٢) وأن الله سبحانه وتعالى شرع اللعان حلاً لمشكلة الزوج، وإزالة للحرج عنه لئلا يلحقه ألعار بزناها، ويفسد فراشه، ويلحقه ولد غيره، وبأتم بسكوته عن الفاحشة في فراشه لذلك أردت ان أبين أقوال الفقهاء في هذه المسألة.

اختلف أئمة المذاهب الفقهية في بيان حكم اللعان على مذاهب وعلى النحو الآتي:

حكم اللعان عند الحنفية: ثبوت حق التفريق، وأن المتلاعنين لا يجتمعان أبدا ما دامتا متلاعنين فإن حقيقة المتفاعل هو المتشاغل بالفعل حقيقة أو حكما فإذا زال اللعان حقيقة وحكما لا يبقى حكمه (٤).

(١) تحفة الفقهاء ٢١٧، الكافي في فقه أهل المدينة ٦١٢، نهاية المحتاج إلى شرح المحتاج ١١٣، العدة شرح العمدة ٤٧٣

(٢) سورة النور آية رقم ٤

(٣) صحيح البخار ي ٦ / ١٠٠

(٤) تحفة الفقهاء: ٢ / ٢٢٢



حكم اللعان عند المالكية: حيث قالوا بوجوب اللعان بين الزوجين في ثلاث حالات؛ الأولى: رؤية الزوج لزوجته زانية، والثانية: نفي الزوج حمل زوجته منه، والثالثة: قذف الزوج لزوجته، واتهامها بارتكاب الزنا دون رؤيتها زانية، ودون نفي الحمل.^(١)

حكم اللعان عند الشافعية: حيث قالوا اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزومه الفرض، وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض وسواء كان الزوجان حرين مسلمين أو كان أحدهما حرا والآخر مملوكا أو كانا مملوكين معا أو كان الزوج مسلما والزوجة ذمية أو كانا ذميين تحاكما إلينا لأن كلا زوج وزوجة، يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه ولعائمه كلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد^(٢).

حكم اللعان عند الحنابلة: حيث قالوا بجواز اللعان بين الزوجين لإسقاط حد أو نفي ولد فإذا لم يكن واحد منهما لم يشرع اللعان^(٣).

ثانيا: آثار اللعان. يترتب على اللعان آثار عدة وهي:

١- **سقوط الحد:** فلو تمت الملاعنة بينهما سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا، أما إذا أمتنع الزوج بعد قذفه لزوجته أو امتنعت الزوجة بعد ملاعنة الزوج فقال الحنفية بحبس الممتنع حتى يلاعن ولا يُقام عليه الحد، لأن النكول عبارة عن إقرار فيه شبهة والشبهات تُدرأ بالحدود. وعند المالكية والشافعية^(٤) يُقام الحد على الممتنع منهما لقوله {وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ} ^(٥) وعند الحنابلة^(٦) يُقام الحد على الزوج دون الزوجة.

٢: **نفي النسب:** وذلك إذا كان اللعان بنفي النسب بشرط عدم وجود ما يدل على إقراره بنسب الولد.

٣: **المفارقة بين الزوجين:** تتم الفرقة بينهما بعد اللعان بتفريق القاضي عند الحنفية والحنابلة^(٧)، لدفع الظلم الحاصل إذا لم يسرحها الرجل لأن اللعان لا تقع به الفرقة بنفسه، لأنه لا يُبني عن زوال ملك النكاح الثابت قبل الملاعنة.

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١١٥٤ + ١١٨ .

(٢) الأم للشافعي ٣٠٤ / ٥ .

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع: ١٦٣/٩ .

(٤) شرح فتح القديز ٢٨٢ / ٤ .

(٥) بداية المجتهد ٥٠٨ . مغني المحتاج ٣٨٧ .

(٦) سورة النور آية رقم (٦) .

(٧) المغني لابن قدامة ٥٠٨ .

(٨) شرح فتح القديز ٢٨٢ . المغني لابن قدامة ٥٠٨ .



وعند المالكية ورواية عن الحنابلة^(٢) أن الفرقة بينهما تحصل بينهما بعد الفراغ من الملاعنة: لأنه يقتضي الحرمة المؤبدة بينهما فلا يتوقف على حكم القاضي، وعند الشافعية^(٣) تقع الفرقة بعد بعد لعان الزوج مباشرة ولا يتوقف على لعانها، لأن لعانها لدرأ الحد عنها فقط.

وقد اختلف العلماء في مسألة امتناع أحد الزوجين عن لعان الآخر على قولين:

القول الاول: قال الحنفية إن الزوج يُجس حتى يُلاعن زوجته، أو يُكذب ما أتهم به زوجته، أو تصدق زوجته وإلا فيقام عليه حدّ القذف، أما امتناع الزوجة عن اللعان، فيترتب عليه حبسها إلى أن تُلاعن زوجها، أو تُقر بما ادعى به زوجها عليها، فإن أقرت قوله؛ فلا يُقام عليها الحدّ، ويُجلى سبيلها^(٤) لقول الله تعالى: {وَيَذَرُهَا عَنِهَا الْعَذَابُ} (٤)

القول الثاني: قال جمهور العلماء من المالكية^(٥) والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧) بترتب حدّ القذف إن امتنع أحد الزوجين عن اللعان؛ إذ إنه عوض عن حدّ الزنا، فلا ينجلي الحدّ إلا باللعان، فإن أتهم الزوج زوجته بالزنا دون بيّنة؛ أُقيم عليه الحدّ، إلا إذا تمت الملاعنة بينهما بالأيمان والشهادات المؤكدة، لقوله تعالى: {وَيَذَرُهَا عَنِهَا الْعَذَابُ} (٨) فحينئذ تكون الملاعنة بديلاً عن حد الزنا.



(١) بداية المجتهد ١/ ٢٠، المغني لابن قدامة ٨/ ٥٠

(٢) مغني المحتاج ٣/ ٣٨٧ ٢

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٦٣/ ١٧

(٤) (سورة النور الآية رقم ٨ ٤

(٥) (المقدمات الممهّدات ٨/ ٦٢٩ ٥

(٦) (الام للشافعي ٦/ ١٤١ ٦

(٧) (الام ٦/ ١٤٥، المقدمات الممهّدات: ٨/ ٦٢٩، المغني لابن قدامة ٨/ ٥

(٨) (سورة النور الآية رقم ٨ ٨



وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١)، أَنَّ هَالَكًا بِنَ أُمِّيَّةَ^(٢)، قَدَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ (ﷺ) بِشَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ^(٣)، فَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»^(٤).

الأحكام المترتبة على اللعان

- ١- سقوط حد الزنا عن الزوجة^(٥).
- ٢- انتفاء نسب الولد من الزوج وانتفاء التوارث بينهما حيث إنه يلحق بأمه فهي ترثه وهو يرثها^(٦).
- ٣- سقوط النفقة عن الزوجة والولد.
- ٤- وقوع الفرقة بينهما، على خلاف في ذلك، وهي فسخ وليست طلاق، بخلاف المذهب الحنفي الذي اعتبره طلاقاً بائناً.
- ٥- تأييد التحريم بينهما.
- ٦- عدم التعرض للمرأة والولد بالشك في زناها: ومن تعرض لها بذلك وجب عليه حد القذف^(٧).



(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب. قرشي هاشمي. حبر الأمة وترجم القرآن أسلم صغيراً لإمام النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح وولى عنه. كان الخلفاء يجولونه. شهد مع علي الجمل وفين. كُتِّبَ بصره في آخر عمره. كان يجلس للعلم، فيجعل يوماً للفقهاء، ويوماً للوُجَّه، ويوماً للمغزلي، ويوماً للشعر، ويوماً لوقائع العرب. (ت ٦٨ هـ)، أسد الغابة ٣/ ٢٩٠.

(٢) هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الأعلم بن عامر بن كعب بن واقف، واسمه مالك بن امرئ القيس بن مالك بن لؤي الأنصلي الواقفي. أسد الغابة في معرفة الصحابة ٦/ ٢٨٠.

(٣) شريك: ابن سحماء وامه عبدة بن معيث بن الجذ بن العجلان البلوي، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٢٧٨.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٠٠ ٤

(٥) الحلي الكبير للطوسي ١/ ١٤٨

(٦) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ١٩

(٧) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٧/ ٤٠، اسنى المطالب في شرح رضى الطالب ٣/ ٣٨٦، المغني لابن قدامة ٨/ ٣٨.

المطلب الثاني: تطبيق اللعان

في موضوع اللعان يتبين لنا أن لتطبيق اللعان لا بد من تحديد أمور معينة منها:

١- مكان تنفيذ اللعان: يمكن أن يُنفذه القاضي في المسجد، باعتبار قدسيته واحترامه عند المسلمين جميعاً وقد كان النبي (ﷺ) يلاعن فيه، قال الشافعي: يلاعن بين كل من زوجين في مسجد كل بلد وإن كانت الزوجة حائضاً لآعن الزوج في المسجد والزوجة على باب المسجد.^(١) ومعنى التغليظ بالمكان أنهما إذا كانا بمكة^(٢)؛ لآعن بينهما بين الركن والمقام؛ فإنه أشرف البقاع، وأن كانا بالمدينة المنورة؛ فعند منبر رسول الله (ﷺ) وفي بيت المقدس عند الصخرة وفي سائر البلدان في جوامعها^(٣).^(٤)

ما يُؤكِّدُ اللعان به، وهو أربعة أشياء: الألفاظ، والمكان، والزمان، وعددٌ من الناس.

٢- اشتراط القاضي لصحته وترتيب نتائجه، ولما كانت المساجد هي المكان المفضل لإيقاع اللعان بحضور جماعة من الرجال العدول؛ فهل يكفي ذلك لإجراء هذه الأيمان بين الزوجين أن يقوم بما إمام المسجد، أم يُشترط في ذلك وجود قاضي؛ قال في كتاب المدونة: يَلْتَعْنُ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ وَمَحْضَرٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا بُدَّ لِلْإِمَامِ فِيمَا سَمِعْنَا مِنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا بِمَحْضَرٍ مِنَ النَّاسِ.^(٥)

إن الإمام هو من يُشرف على عملية اللعان، وإن لفظ الإمام ينصرف إلى القاضي أو الحاكم وإن اللعان من اختصاص القاضي أو من يعينه الحاكم فإذا قام بما الإمام أو أي شخص آخر بإجراء أيمان اللعان بدون تكليف أو

() الام، الامام الشافعي، ١٢٨٨ ج ١

(١) بيت الله الحرام قال بطليموس طولها من جهة المغرب ثمان وسبعون درجة ووضعا ثلاث وعشرون درجة وقيل إحدى وعشرون تحت نقطة السطر نالها الثريا بيت حياتها النور هي في الإقليم الثاني أما اشتقاقها ففيه أقوال قال أبو بكر بن الأنباري سميت مكة لأنها تمك الجبارين أي تذهب نخوتهم ويقال إنما سميت مكة لازدحام الناس بها من قولهم قد امتك الفصيل ضرع أمه إذا مصه مصا شديدا سميت مكة لازدحام الناس بها، معجم البلدان ن ط دار الفكر: ١٨١ / ٥

(٢) بيت المقدس مدينة فلسطينية مشهورة؛ لأنها مهبط الوحي، وأولى قبلة اتخذها المسلمون وأقام فيها الكثير من الأنبياء، وبيت المقدس اسم تُعرف به القدس، كما وتعرف بمدينة يوس، ومدينة إيليا، وتعدّ القدس أقدم مدينة سكنت منذ العصر الحجري لأولى، حيث تم تأسيسها قبل ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد، على يد العرب الكنعانيين، وسكن فيها البيسوسون وأقاموها، وأطلقوا عليها أسماء مختلفة، ومنها: أوسالم، أوسالم إله السلام الكنعاني. آثار البلاد وأخبار العباد ص: ١٦٠.

() المغني: ٦٨ ج ٤

() للمغني: ١٠٧ ج ٤



إذن ليكون بذلك متعديا على القاضي أو من ينوبه أو من له الولاية على ذلك. وإذا أشرف على اللعان شخص غير مختص به أو غير معين من طرف الحاكم؛ فإن العلماء مجتمعون على أنه لعان غير شرعي. وفي هذا يقول ابن رشد^(١): واجمعوا على أن من شرط صحته أن يكون بحكم حاكم^(٢)

المطلب الثالث: مدى تطبيق اللعان

إن قضايا اللعان كثيرة، ولكن تختلف من بلد لآخر، ولا يمكن القول إنها غير موجودة قال عز الدين كحيل^(٣) في المحاكم الجزائرية: (هو ندرّة قضايا اللعان سواء بما يتعلق بتهمة الزنا أو دعوى نفي نسب الحمل من الزوج).^(٤)

وذكرت صحيفة الوطن أن المحاكم السعودية سجلت في عام ١٤٣٤ هجري ٢٣٩ قضية لعان^(٥)

المبحث الثالث: إرث ولد الملاعنة

ولد الملاعنة الذي لا نسب له من جهة الاب حكمه ابن الزنى؛ حيث ينقطع نسبه من جهة الأب ويبقى نسبه من جهة الام، فاذا مات؛ لا خلاف بين أهل العلم على التوارث بينه وبين اصحاب الفروض من جهة أمه.^(٦) ولكن وقع الخلاف فيما إذا بقي شيء من المال، بعد استيفاء ذوي الفروض، لمن يدفع هذا المال، حيث اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال:

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد. فقيه مالكي، فيلسوف، طبيب من أهل الأندلس، من أهل قرطبة. عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة. اتهم بالزندقة والإلحاد، فنفي إلى مراکش. وأحرقت بعض كتبه، وهات بمراكش ودفن بقرطبة (ت ٥٩٥ هـ).

(٢) بداية المجتهد ابن رشد ٢٢٠٦

(٣) لم اقف على ترجمه له. ٣

(٤) اللط ن بين الزوجين في الفقه الاسلامي، د. عزالدين كحيل، مجلة الفكر، العدد الثالث ٢٧ ١

(٥) الوطن أونلاين: ٥٢٠١٤

(٦) الاجماع المنذر ٧٤، الحجة على أهل المدينة ٣٣٤، نهاية المطلب ٨٢ ١

القول الاول: يُعطى ذوو الفروض فروضهم، والباقي لموالي أمه ان كانت مولاة عتاقة فان لم يوجد لها موالي، يرد الباقي على ذوي الفروض، وفي رواية عن الامام علي بن ابي طالب والحنفية والامامية.^(١)

الحجة لهم:

١. عَنْ الشَّعْبِيِّ^(٢)، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ، فِي ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ: «تَرَكَ أَحَاهُ لِأُمِّهِ، وَأُمَّهُ، لِأَخِيهِ السُّدُسُ، وَلِأُمِّهِ التُّلُثُ، ثُمَّ يُرَدُّ عَلَيْهِمَا فَيَصِيرُ لِلْأَخِ التُّلُثُ، وَلِلْأُمِّ التُّلُثَانِ» وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٣): «لِأَخِيهِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُمِّ^(٤)».

٢. عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: اخْتَلَفَ النَّحَعِيُّ^(٥)، وَالشَّعْبِيُّ فِي مِيرَاثِ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ فَبَعَثُوا إِلَى الْمَدِينَةِ رَسُولًا يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَرَجَعَ، فَحَدَّثَهُمْ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَاعَنْتَ زَمَنَ النَّبِيِّ (P) زَوْجَهَا، فَزَوَّجَهَا، فَتَزَوَّجَتْ فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا، ثُمَّ تُوِّفِيَ ابْنُهَا الَّذِي لَاعَنْتَ عَلَيْهِ؛ فَوَرِثَتْ أُمُّهُ مِنْهُ السُّدُسُ، وَوَرِثَتْ إِخْوَتُهُ مِنْهُ التُّلُثُ، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَيْنَ إِخْوَتِهِ وَأُمَّهِ عَلَى قَدَرِ مَوَارِيثِهِمْ، صَارَ لِأُمِّهِ التُّلُثُ وَلِإِخْوَتِهِ التُّلُثَانِ.^(٦)

وجه الدلالة: دل الحديثان على أن ابن الملاعنة ترثه أمه، ومن كانت من قبلها يأخذون فروضهم والباقي يرد عليهم بقدر سهم الوارث وإذا انعدم أصحاب الفروض؛ يُدفع الى ذوي قرابته حسب القرب الاقرب فالأقرب ولا يدفع الى بيت المال شيئاً أما إذا لم يكن له وارثٌ صاحب فرض ولا ذو قرابة؛ فيجعل ماله الى بيت المال^(٧).

(١) الاصل للشيباني ٨٧ / ١، الحجة على اهل المدينة ٢٢٤ / ٢، شرح مختصر الطحاوي للجصاص ١٠٦ / ١، المبسوط ٩ / ١ ٣٦٥، قواعد الاحكام ٣٨٢ / ٣، شرائع الاسلام للمحقق الحلبي ١٢٣ / ١

(٢) عامر بن شراحيل الشعبي. أصله من حمير. منسوب إلى الشعب (شعب هملا ن) ولد ونشأ بالكوفة. هور واية فقيه، من كبار التابعين. اشتهر بحفظه. أخذ عنه أبو حنيفة، (ت: ١٠٣ هـ)، تهذيب التهذيب: ٥ / ٦٩.

(٣) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من أهل مكة. من أكابر الصحابة فضلا وعقلا. ومن السابقين إلى الإسلام. هاجر إلى أرض الحبشة الهجرتين. شهد بدرًا وأحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان ملازما لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أقرب الناس إليه هديا ودلا همتا. أخذ من فيه سبعين سورة لا ينازعه فيها أحد (ت: ٣٢ هـ)، الإصابة: ٢ / ٣٦٨.

(٤) سنن الدارمي: كتاب الفرائض، باب في ميراث ابن الملاعنة، حديث رقم (٢٩٩٥) ١ / ٩٣٥، والحديث اسناده ضعيف. لضعف ابي سهل محمد بن سالم.

(٥) إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، أبو عمل ن من مذبح اليمن من أهل الكوفة، ومن كبار التابعين، أدرك بعض متأخري الصحابة، ومن كبار الفقهاء، (ت: ٩٦ هـ). الأعلام للزركلي ١ / ٧٦.

(٦) مصنف عبد الرزاق: كتاب الطلاق، باب ميراث الملاعنة، حديث رقم (٢٤٨٦) ١ / ١٢٥.

(٧) الاصل للشيباني ٨٧ / ١.



اعتراض على هذا الاستدلال:

ولد الملاعنة ترثه أمه حقها وإخوته لإمه؛ وهذا الأمر مُسَلِّماً به، وفي حال بقي شيء من المال أو انعدام أصحاب الفروض؛ يكون هذا المال في بيت مال المسلمين، ولا يمكن ان يكون عصبته أمه عصبته؛ لأنه خلاف للنص؛ فأولى رجل ذُكر هم أصحاب الفروض، من جهة ابيه، وبما ان جهة ابيه انقطع نسبهم؛ ولا يمكن حمل هذا على عصبية الام وبما إن الأم نصيبها قد فُرض ومعلوم لا يُمكن ان يزداد عليه، فيكون ما بقي لبيت مال المسلمين، لأنهم هم أصبحوا عصبية للميت.^(١)

القول الثاني: يعطى ذوي الفروض فروضهم؛ والباقي لموالي أمه ان كانت مولاة عتاقة، فإن كانت عربية الباقي يكون لبيت المال، وذهب الى هذا القول زيد بن ثابت^(٢) وفي رواية عن عبد الله بن مسعود^(٣) (رضي الله عنهما) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥)

الحجة لهم:

١. قال النبي (ﷺ) (أَحْفُوا الْقَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكَتِ الْقَرَائِضُ فَلَأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ).^(٥)

وجه الدلالة: اذا انتفى عصبية المتوفي من جهة الاب ولم يكن له الا عصبية امه فالمسلمون يكونون عصبية وهم اولى الناس به فيكون ما فضل لهم؛ لان العصبية انما تكون من جهة الاب وقد فرض الله سبحانه وتعالى للام الثلث فلا يجوز أن يُزاد على هذا الفرض في حال وجوده.^(٦)

(١) الحلي الكبير ٨ / ١٦١، الخلافات للبيهقي ١٩٥ / ١٩٥

(٢) زيد بن ثابت بن الضحاك. من الأنصار، ثم من الخزرج. من أكابر الصحابة. كان كاتب الوحي. ولد في المدينة، ونشأ بمكة، هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم عمره (١١) سنة. تفقه في الدين فكله رأساً في القضاء والفتيا والقراءة والفرائض (ت ٤٥ هـ)، تهذيب التهذيب ٣ / ٣٨٩

(٣) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من أهل مكة. من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً. ومن السابقين إلى الإسلام. وهاجر إلى أرض الحبشة الهجرتين. شهد بدرًا وأُحُدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان ملازمًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم (ت ٣٢ هـ)، الإصابة: ٢ / ٣٦٨.

(٤) الاستذكار ٣٧٧، الام للشافعي ١٧٧، مختصر المزني عند الشافعي ٨ / ١٤١، البلب على مذهب الامام الشافعي ٨ / ١٧٩،

(٥) صحيح البخاري كتاب الفرائض باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر زوج، حديث رقم (٦٧٤٦) ٨ / ١٥٣.

(٦) الحلي الكبير ٨ / ١٦٠، ٦



أُعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ:

١_ الحديث عام وقد خص منه (الملاعنة والملتقطعة والمعتمدة) لقوله (p) (تحوز المرأة ثلاثة مواريث؛ عتيقها، ولقيطها، وولدها الذي لاعنت عليه)^(١)، فالحديث خص هذه الصور ولفظ الذكر إنما حكمه يعم النوعين الذكور والإناث؛ وعليه يكون نسب ابن الملاعنة لأمه وورثته من قبل أمه وهم أولى الناس به^(٢).

٢. عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ^(٣): أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ، فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمَا مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ التَّلَاعُنِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «قَدْ قُضِيَ فِيكَ وَفِي امْرَأَتِكَ»، قَالَ: فَتَلَاعَنَا وَأَنَا شَاهِدٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، فَفَارَقَتَهَا فَكَانَتْ سُنَّةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْمِتْلَاعَيْنِ، وَكَانَتْ حَامِلًا فَأَنْكَرَ حَمْلَهَا، وَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَيْهَا، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ فِي الْمِيرَاثِ أَنْ يَرِثَهَا وَتَرِثَ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ هَا.^(٤)

٣. عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٥)، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «لَأُمِّهِ التُّلُثُ، وَالتُّلُثَانِ لِبَيْتِ الْمَالِ»^(٦).

٤. عَنْ مَعْمَرٍ^(٧) قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَقُولُ: «لَأُمِّهِ التُّلُثُ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَرَبِ فَالتُّلُثَانِ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَرَبِ فَالتُّلُثَانِ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَوَالِي فَلِمَوَالِي أُمِّهِ التُّلُثُ»^(٨).

(١) السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الفرائض، باب الميراث بالولاء، حديث رقم (١٢٣٨٣) ١/ ٢٩٤.

(٢) كشف اللغاب شرح عمدة الأحكام ٤/ ١٩٥.

(٣) سهل بن سعد بن مالك بن خالد أبو العباس، الخزرجي، الأنصلي صحابي، (ت ٩١هـ)، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٢.

(٤) صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن، باب والخامسة لنعنة الله عليه، حديث رقم (٤٧٤٦) ١/ ١٠٠.

(٥) سعيد بن المسيب بن جوح بن أبي هب. قرشي، مخزومي، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة. جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع. كما لا يأخذ عطاء، ويعيش من التجارة بالزيت. كونه أحفظ الناس لأقضية عمر بن الخطاب وأحكامه حتى سمي لروية عمر. توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ، الأعلام للزركلي ٣/ ١٥٥.

(٦) سنن الدارمي، كتاب الفرائض، باب ميراث ابن الملاعنة، حديث رقم (٢٩٩٧) ٤/ ١٩٣٦.

(٧) لعله معمر بن عبد الله بن نافع بن فضلة بن عوف بن عبيد، القرشي، صحابي، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٢٤٦.

(٨) مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب ميراث الملاعنة، حديث رقم (٢٤٩٠) ١/ ١٢٦.



وجه الدلالة من الأحاديث:

دلت هذه الأحاديث على التوارث بين ابن الملاعنة وبين أصحاب الفروض من قبل أمه وأخواته لأمه وجداته من أمه وبعد ذلك يُدفع إلى أمه فرضها، وأن بقي شيء يكون لموالي أمه إن كانت مولاة عتاقة، وإن كانت حرة يكون ما بقي لبيت مال المسلمين؛ لأن كل من أدلى بمن لا تعصيب له من قبل أبيه؛ (لأنه ابن ملاعنة) فلا يمكن أن يكون له تعصيب من قبل الأم؛ لأن التعصيب ينتفي بالموت مع معرفة النسب، فمن باب أولى أن يعدم باللعان للجهل بالنسب فإذا انتفى التعصيب بالموت فلا يوجب انتقاله إلى الأم ووجب ان ينتفي التعصيب باللعان ولا ينتقل إلى جهة الأم، ولو أن الأم جيز لها أن تكون عصبه كالأب لوجب أن تحجب الأخوة وبما أن الأم لا تحجب الأخوة يدل على عدم تعصيبها.^(١)

أعترض على هذا الاستدلال: أن ابن الملاعنة انقطع نسبه من جهة أبيه وصار كمن لا نسب له ووجب الحاقه بأمه؛ لانقطاعه من جهة الأب، وهذا اللاحق حكماً زائداً يفيد تحويل النسب الذي كان من جهة الأب إلى جهة الأم وجعل الأم مقام الأب فهي عصبته وعصبته أيضاً عصبته، فإذا مات ولد الملاعنة، ورثته أمه؛ لان النسب في الأصل يكون للأب؛ فإذا عُدم هذا النسب من جهة الأب، صار للأم قياساً انتقال هذا النسب والتعصيب من جهة الأب إلى الأم وذلك لأن الملاعن إذا كذب نفسه رجع النسب والتعصيب إليه.^(٢)

القول الثالث: عصبه أمه وعصبته من بعده؛ فان لم تكن فعصبته عصبه ومعناه أن لأمه فرضها والباقي يكون لها تعصبا إن كانت موجودة فإن لم تكن موجودة انتقل المال إلى عصبته، وهو رواية عن الإمام علي بن أبي طالب^(٣)،

(١) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٩ / ٧٧، بحر المذهب ٤٨٥ / ٧

(٢) زاد المعاد ٦ / ٣٥٩، القوانين الفقهية ٨ / ٢٥٩

(٣) علي بن أبي طالب، واسم أبي طالب: عبد مناف بن عبد المطلب. من بني هاشم، من قريش. أمير المؤمنين. ورايع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة. زوجه النبي صلى الله عليه وسلم بنته فاطمة. في الخلافة بعد مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان فلم يستقم له الأمر حتى قتل بالكوفة سنة (٤٠ هـ)، أسد الغابة: ٤ / ٨٧، الأعلام للزركلي ٥ / ١٠٨



ورواية عن ابن مسعود (رضي الله عنهما) ورواية عن الإمام احمد (٢)(١).

الحجة لهم:

١. قول مكحول^(١) قَالَ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) مِيرَاثَ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ لِأُمِّهِ وَلِوَرَثَتِهَا مِنْ بَعْدِهَا^(٤).

٢. عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْمَعِ (١) عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ « الْمَرْأَةُ تُحْرَزُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ عَتِيقَتِهَا وَلَقِيطَتِهَا وَوَلَدَهَا الَّذِي لَأَعْنَتِ عَنْهُ^(٦) ».

٣. عن عبد الله بن عبيد بن عمير^(١) قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَخِي مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ^(٨) (لِمَنْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بِابْنِ الْمَلَاعِنَةِ؟ قَالَ: «قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) لِأُمِّهِ هِيَ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ»^(٩)).

(١) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله. من بني ذهل بن شيبان الذين ينتسبون إلى قبيلة بكر بن وائل. إمام المذهب الحنبلي، وأحد أئمة الفقه الأربعة. أصله من وو، وولد ببغداد. امتحن في أيام المأمون والمعتمد ليقول بخلق القرآن فأبى وأظهر الله على يديه مذهب أهل السنة. ولما توفي الواثق ولي المتوكل أكرم أحمد، وكثرت مدة لا يولي أحدا إلا بمشورته، (ت: ٢٤١ هـ)، البداية والنهاية ١٠ / ٣٢٥

(٢) المغني ٨ / ١٢٢، الهداية على مذهب الإمام احمد ٢٣ / ٦، الشرح الكبير على متن المقنع ٨ / ٣٨، المتنع في شرح المقنع ٣ / ٣٢٣ (١) قيل هو ابن سهراب، أبو عبد الله^٣ وقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم. مولى هذيل. أصله من الفرس. دمشقي. فقيه تابعي. أعتق بمصر، وجعل علمها، وانتقل في الأمصار، عده الزهري عالم أهل الشام وإمامهم، قال يحيى بن معين: كان قدريا ثم رجع (ت: ١١٣ هـ)، تهذيب التهذيب: ١٠ / ٢٨٩

(٣) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ميراث ابن الملاعنة، حديث رقم (٢٩٠٩) ٤ / ٨٤ (١) وائلة بن الأسقع بن عبد الواسع بن عبد ياليل، أبو الأسقع، وقيل أبو شداد وقيل غير ذلك، الليثي الكنايني. صحابي. أسلم قبل تبوك وشهداها. (ت: ٨٣ هـ)، الإصابة ٣ / ٦٢٦

(٤) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ميراث الملاعنة، حديث رقم (٢٩٠٨) ٤ / ٨٤ (١) عبد الله بن عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر بن جندع بن ليث الليثي ثم الجندعي أبو هاشم المكبي، قال إسحاق القراب قتل بالشام في الوقت سنة (١١٣ هـ)، تهذيب التهذيب: ٥ / ٣٠٨

(٥) بني زريق بالمدينة وهم قبيلة من الانصار ينسب اليهم زريقي وهم بني زريق بن عبد بن حارثة بن مالك ابن غضب ابن جشم بن الخزرج، ينظر: معجم البلدان ٣ / ١٤٠.

(٦) مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب ميراث ولد الملاعنة: حديث رقم (١٢٤٧٧): ٧/١٢٣ والحديث مرسل.



٤. عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ أَنَا قَالَا: عَصَبَةُ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ أُمُّهُ تَرِثُ مَالَهُ أَجْمَعُ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ أُمٌّ؛ فَعَصَبَتُهَا عَصَبَتُهُ وَوَلَدُ الزَّيْنَةَ يَمْتَرِثُهُ. (١)

٥. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «اِحْتَصِمَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ فَأَعْطَى ميراثه أُمَّهُ وَجَعَلَهَا عَصَبَتَهُ». (٢)

وجه الدلالة من الأحاديث:

الأحاديث تنص على أن الأم قامت مقام أمه وأبيه في الانتساب إليها؛ فقامت هي مقامها في حيازتها لميراثه؛ ولأن عصابات الأم أدلوا بها، فلا يكون لهم ميراث معها، كأقارب الأب معه وعليه فإن الأم هي الوارثة الوحيدة التي لم يختلف فيها، وعلى هذا الأساس تكون عصبته، وتأخذ ميراثها بالفرض والتعصيب، وفي حال فقدت الأم يكون الميراث للأولى الأرحام من أقاربها، وعصبتها عصبه ابنها، يرثون وهم أحق من بيت المال. (٣)

القول الرابع: عصبته عصبه أمه بمعنى يعطي أصحاب السهام فروضهم والباقي لعصبه أمه وهذا القول في رواية عن الامام علي و ابن مسعود وابن عباس (رضي الله عنهم) ورواية عن الامام احمد والزبيدي. (٤)
الحجة لهم:

١- قال النبي (ﷺ): «الْحُقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» (٥).
٢- عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «إِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فُرِقَ بَيْنَهُمَا وَلَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدُ بِعَصَبَةِ أُمِّهِ، يَرِثُونَهُ وَيَعْقِلُونُ عَنْهُ». (٦)

(١) سنن البيهقي كتاب الفرائض، باب ميراث ولد الملاعنة، حديث رقم (٢٢٧٢) ١/ ٢٥٨
(٢) المستدرک علی الصحیحین: للحاکم کتاب الفرائض: حديث رقم (٧٩٨٩): ٤/٣٧٩، والحديث صحيح الاسناد
(٣) الشرح الكبير على متن المقنع ٣٠٣.
(٤) المغني ١٢٢، الهداية على منہب احمد ٦٢٣، الشرح الكبير على المقنع ٢٨، المتع في شرح المقنع ٣٢٣، البحر الرخاز: ٣٦٥
(٥) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ابني عم احدهما اخ للام لإخرز، حديث رقم (٦٧٤٦) ١/ ١٥٣
(٦) مصنف بن ابی شيبه: كتاب الديات، باب جنابة ابن الملاعنة، حديث رقم (٢٧٩٨٢) ٢/ ٤٦١. الحديث رجاله ثقات لكنه منقطع برأه الغليلان ١٨٨ ٧



وجه الدلالة:

عصبة أبن الملاعنة هي عصبة أمه لأن الأم قامت مقام الأب في اثبات النسب لابنها، وعليه أولى الرجل به هي عصبة امة؛ لأنه لا نسب له من جهة أبيه، فانقل هذا النسب من جهة الملاعن إلى جهة الأم، فترث الأم فرضها وما بقي يكون لعصبتها.^(١)

الترجيح:

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلّتهم ومناقشتها، فإن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث وهو عصبة أمة وعصباتها من بعده فإن لم تكن فعصبتها عصبة ومعناه ان لأمه فرضها والباقي يكون لها تعصبا ان كانت موجودة فإن لم تكن موجودة انتقل المال الى عصبتها والله اعلم.

المبحث الرابع: دور البصمة الوراثية في اثبات النسب واثرها في الفقه والقانون

يقصد بالإثبات في اللغة: إقامة الحجة وتقديم الدليل على الأمر المدعى.^(٢)
وعند الفقهاء: إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها الشرع الإسلامي على حق أو واقعة تترتب عليها آثار شرعية.^(٣)

البصمة الوراثية = (D.N.A)Deoxy Ribo Nuclec Acid

أ-البصمة الوراثية، أو بصمة الحمض النووي، أو D.N.A، هي: " البنية الجينية التي تدل على هوية كل إنسان بعينه.^(١) وبعبارة أوضح: هي المادة المورثة الموجودة في خلايا جميع الكائنات الحية، وهي مثل تحليل الدم أو بصمات الأصابع أو المادة المنوية، أو الشعر، أو الأنسجة، تبين مدى التشابه والتماثل بين الشيعتين أو الاختلاف بينهما،

(١) المغني ١/ ١٢٢

(٢) لسنا العرب، مادة (ثبت). ٢

(٣) وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، محمد الزحيلي: ٢٣ /



فهي بالاعتماد على مكونات الجينوم البشري الشفرة التي تحدد مدى الصلة بين المتماثلات، وتجزم بوجود الفرق أو التغيرات بين المختلطات عن طريق معرفة التركيب الوراثي للإنسان في ظل علم الوراثة أحد علوم الحياة^(٢). هذا اذا علمنا ان البصمة تحمل كل الصفات والخصائص والأمراض والتغيرات التي سوف تطرأ على الشخص منذ التقاء الحيوان المنوي بالبويضة مدى الحياة. علما بأن نسبة النجاح في نتائج بصمة الجينات الوراثية عالية جداً حدها بعض الخبراء بنسبة: ٩٩,٩٩٩,٩٩٩%، اذ لا يوجد تطابق بين اثنين من البشر في جميع الصفات الوراثية، و يمكن أن تعتبر دليلاً قطعياً لا يقبل الشك لقيامها على دليل علمي محسوس.

المطلب الأول: البصمة الوراثية من الناحية الفقهية

على الرغم من اعتبار نتائج البصمة الوراثية قطعياً الدلالة؛ فلا يعمل بها في قضايا النسب إذا تعارضت مع نص من الكتاب أو السنة أو مع الإجماع الثابت؛ ذلك أن للشريعة مقاصد صحيحة في قضايا النسب، فقد أهدرت النسب في واقعة الزنى، حتى لو أكدت جميع الدلائل أن الولد متخلق من ماء الزاني، فإن النسب لا يثبت^(٣) وكما يقول الإمام الشافعي معللاً ((لأن النسب نعمة، والزنى نقمة، فلا يستحق صاحبه النعمة)).^(٤) وأجمع الفقهاء على أن الفراش الصحيح هو الأصل الشرعي المقرر في إثبات النسب، فلا يعارض بشبهه ولا إقرار، ولا يعمل معه ببقية أو نحوها؛ لأن الفراش أقوى دليل على ثبوت النسب، اعتباراً بقوله (p): (الولد للفراش)^(٥) يقول ابن القيم^(٦): ((نقول نحن وسائر الناس: إن الفراش الصحيح إذا كان قائماً فلا يعارض ببقية ولا شبهه))^(٧).

() ذا التعريف تبنته من: الوراثة والهندسة الوراثية (الكويت ٤١٩ هـ)، وأقره المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي (مكة المكرمة ٤٢٢ هـ).

() هبة الزحيلي، في مؤتمر الهندسة الوراثية بجامعة الإمارات: ٤٢٣ هـ.

() شرح معاني الآثار، للطحاوي ١١٦.

() الأم، للإمام الشافعي: ٤١٦٥.

() صحيح البخار - تحقيق البغا، رقم ١٩٤٨، ٢/ ٧٢٤.

() محمد بن أبي بكر بن سعد الزرععي. شمس الدين من أهل دمشق. من أركان الإصلاح الإسلامي، واحد من كبار الفقهاء. تتلمذ على ابن تيمية وانتصر له ولم يخرج عن شيء من أقواله، وقد سجن معه بدمشق. كتب بخطه كثيراً وألف كثيراً. الاعلام للزركلي ٥٦.

() زاد المعاد: ١١٨، ٧.



لأن الشريعة تسعى إلى الستر بين الناس، والحفاظ على تماسك الأسر، حرصا على اتصال الأنساب وعدم انقطاعها، فلا يجوز مع استقرار العلاقة الزوجية طلب الفحص الطبي للتأكد من النسب، لأن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع، وإنه منهي عنه بقول الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تُبَدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَّلَ الْقُرْآنُ تُبَدَ لَكُمْ عَمَّا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ عَفُورٌ خَلِيمٌ }^(١)

إن نتائج البصمة الوراثية إذا عارضت الزواج الصحيح فإنه يُعمل بقريضة الفراش، وتهدر قريضة البصمة الوراثية. وهذا ما أخذت به المحاكم في المملكة؛ ففي صك شرعي صادر من المحكمة الكبرى بجدة في سنة ١٤١٤ هـ ورد ما يلي: وحيث إن الإسلام يتشوف إلى ثبوت النسب، وحيث إن الفحوص الوراثية غير معصومة من الخطأ، والأصل إثبات النسب، وإمكانية إثبات النسب في هذه القضية واردة، بل هي الأقوى؛ لوجود عقد النكاح، والدخول، والجماع لمرات عدة، ووضع الحمل بعد تسعة أشهر من الجماع، فكل ذلك يؤكد إثبات النسب" وتأكد هذا النظر بقرار محكمة التمييز في ١٤١٧ هـ، ومما جاء فيه: "إفهام المدعى عليه بأن حكم الله ورسوله: أن الولد للفراش، فما دام أن المدعية زوجة، ومدخول بها، وقد جامعها المدعى عليه؛ لم يبق مجال للتشكيك في الولد"^(٢) و أوصى الجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في شهر شوال ١٤٢٢ هـ بما يلي:

أ - أن تمنع الدولة إجراء الفحص الخاص بالبصمة الوراثية إلا بطلب من القضاء، وأن يكون في مختبرات للجهات المختصة، وأن تمنع القطاع الخاص للمداف للربح من مزاوله هذا الفحص، لما يترتب على ذلك من المخاطر الكبرى.

(١) سورة المائدة اية رقم ١٠١ .

(٢) في قضية مماثلة صادرة من المحكمة الكبرى بالرياض بتاريخ ٤٢٤ هـ حكم القاضي بإلحاق طفلة بأبيها - لما كان متزوجاً من أمها - استناداً إلى حديث: «الولد للفراش»، وأهدر قريضة الفحص لـ D.N.A التي أثبتت عدم اشتراك نصف أمتاها الوراثية مع المدعى أنه والد الطفلة، وأفهمه أن نسب البنت لا ينتفي عنه إلا باللذات إثبات النسب ونفيه بالبصمة الوراثية، أ. د. محمد جبر الألفي (ص: ٩٠) ٣، جمل ١، ٤٣٧، الشبكة العنكبوتية.



- ب - تكوين لجنة خاصة بالبصمة الوراثية في كل دولة، يشترك فيها المتخصصون الشرعيون والأطباء والإداريون، وتكون مهمتها الإشراف على نتائج البصمة الوراثية واعتماد نتائجها.
- ج - تحري الدقة لمنع انتحال الشخصية والغش ومنع التلوث في مختبرات البصمة الوراثية، من اجل نتائج مطابقة للمواقع دفعاً للشك.

المطلب الثاني: البصمة الوراثية من الناحية القانونية

- أ - وتقبل البصمة الوراثية في جميع الحالات التي قبل فيها جمهور الفقهاء إثبات النسب بالقيافة^(١)؛ لأن مبني القيافة اعتبار الشبه والتفرس بالنظر إلى بعض الأعضاء، ومبني البصمة الوراثية النظر العلمي والفحص المخبري، وهذا يجعل منها دليلاً أقوى من القيافة، وهذا ما ورد في توصية ندوة الوراثة والهندسة الوراثية: "البصمة الوراثية من الناحية العملية وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية، والتحقق من الشخصية، ولا سيما في مجال الطب الشرعي، وهي ترقى إلى مستوى القرائن القوية التي يأخذ بها أكثر الفقهاء في غير قضايا الحدود الشرعية، وتمثل تطوراً عصبياً عظيماً في مجال القيافة الذي يذهب إليه جمهور الفقهاء في إثبات النسب المتنازع فيه، ولذلك ترى الندوة أن يؤخذ بها في كل ما يؤخذ فيه بالقيافة من باب أولى^(٢)."
- ب- وتقبل نتائج البصمة الوراثية في تحديد أنساب الأشخاص الذين ماتوا أو قتلوا في ظروف غامضة، كالحروب والفتن، أو الحريق والغرق والهدم وحوادث الطرق وسقوط الطائرات.. ونحو ذلك.
- ج- وتقبل نتائج البصمة الوراثية في إثبات النسب عند اختلاط المواليد في المستشفيات والحضانات، وفي حالات الاشتباه لدى أطفال الأنابيب ونحوهم.
- د- وتقبل نتائج البصمة الوراثية في تحديد أم اللقيط أو المنبوذ، وعند التنازع في إلحاق مجهول النسب.

(١) القائف لما ي تتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، لسد ن العرب ٩ / ٢٩٣.

(٢) ملخص أعمال الحلقة النقاشية حول حجية البصمة الوراثية في إثبات النسب، كلية الشريعة والعلوم، جامعة الإمارات العربية المتحدة: ٤٢٢ هـ، ص ٤٦.



الراجع: أن الفراش الصحيح هو الأصل الشرعي المقرر في إثبات النسب، فلا يعارض بشبهه ولا إقرار، ولا يعمل معه بقیافة، وأن البصمة الوراثية تكون لإثبات النسب عند اختلاط الموالي في المستشفيات والحضانة، وفي حالات الاشتباه لدى أطفال الأنابيب. والله اعلم





الخاصة

- ١ - أن القول الراجح هو أن عصبه أمه وعصبته من بعده؛ فان لم تكن فعصبته عصبه ومعناه أن لأمه فرضها والباقي يكون لها تعصبا إن كانت موجودة فإن لم تكن موجودة انتقل المال إلى عصبته.
- ٢- إن نتائج البصمة الوراثية إذا عارضت الزواج الصحيح فإنه يُعمل بقريته الفراه، وتهدر قريته البصمة الوراثية.
- ٣- للزوج وحده حق المطالبة بالملاعنة فلا يثار هذا الطلب من طرف الزوجة ولا تثيره المحكمة من تلقاء نفسها.
- ٤- عند تحقق شروط قبول دعوى اللعان واقتناع القاضي بذلك فإنه يحيل الزوجين بموجب حكم إلى مسجد البلدة التي بها مسكن الزوجية أو أي مسجد في المدن الكبيرة كالمسجد العتيق مثلاً الذي ذُكر في قرار المحكمة العليا.
- ٥- لا تجري أيمن اللعان بين الزوجين إلا بتكليف محضر قضائي بحضور الواقعة ومعاينتها وتبليغ الزوجين بصيغة الأيمان وتحرير محضر بذلك يقدمه للقاضي ليبنى عليه الأحكام المترتبة عنه.
- ٦- يصدر القاضي في اجل لاحق أحكامه المترتبة على اللعان وتمثل في التفريق بين الزوجين ونفي نسب الحمل.
- ٧- ان البصمة الوراثية تكون لإثبات النسب وليس للدفع.





المصادر

القران الكريم

- ١_ آثار البلاد وأخبار العباد تاليف: زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: ٦٨٢هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: ١.
- ٢_ إثبات النسب ونفيه بالبصمة الوراثية، أ. د. محمد جبر الألفي، وهبة الزحيلي، في مؤتمر الهندسة الوراثية بجامعة الإمارات: ١٤٢٣هـ.
- ٣_ الاجماع لان المنذر: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ) تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، ط ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م عدد الأجزاء: ١.
- ٤_ احكام القران: الجصاص أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت تاريخ الطبع: ١٤٠٥ هـ.
- ٥_ ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٩.
- ٦_ الاستذكار: القرطبي أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت: ٤٦٣هـ) تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠، عدد الأجزاء: ٩



- ٧_أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير تأليف أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٨.
- ٨_اسنى المطالب في شرح روض الطالب: المؤلف زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، عدد الأجزاء: ٤
- ٩_الإصابة في تمييز الصحابة: تأليف أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ، عدد الأجزاء: ٨.
- ١٠_الاصول للشيباني: الأصل المعروف بالمبسوط تأليف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر، كراتشي، عدد الأجزاء: ٥.
- ١١_الأعلام للزركلي تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- ١٢_الافتناع في حل الفاظ أبي شجاع، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: ٢.
- ١٣_الام تأليف: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م) عدد الأجزاء: ٨.



- ١٤_ البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط ١، عدد الأجزاء: ١٨.
- ١٥_ بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي تأليف: عبد الواحد بن إسماعيل الروياني أبو المحاسن، تحقيق: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ٢٠٠٩، ط: ١، عدد المجلدات: ١٤،
- ١٦_ بداية المجتهد ونهاية المقتصد: تأليف أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥هـ) الناشر: دار الحديث - القاهرة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٤.
- ١٧_ البداية والنهاية: تأليف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري. الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٨_ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ) (الناشر: دار الكتب العلمية)، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ٧.
- ١٩_ البيان على مذهب الامام الشافعي: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج - جدة ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١٣.
- ٢٠_ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشَّيْبِيُّ (ت: ١٠٢١هـ)،



الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط١، سنة ١٣١٣ هـ. ٢١_تحفة الحبيب على شرح الخطيب
(البحيرمي على الخطيب)(تأليف: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية
بيروت/ لبنان(١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، ط١، عدد الأجزاء / ٥.

٢٢_تحفة الفقهاء: تأليف محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت: ٥٤٠هـ)، الناشر: دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.

٢٣_ تفسير ابن كثير تأليف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)،
تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٨.

٢٤_ تفسير الثعالبي: الجواهر الحسان في تفسير القرآن تأليف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي
(ت: ٨٧٥هـ) تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي
- بيروت، ط١ - ١٤١٨ هـ.

٢٥_ تهذيب التهذيب: تأليف أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،
الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦ هـ، عدد الأجزاء: ١٢

٢٦_ جريدة الوطن او لاين، ٢٠/٣/٢٠١٤.

٢٧_ الحاوي الكبير للماوردي تأليف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير
بالموردي (ت: ٤٥٠هـ)، دار النشر / دار الفكر بيروت.



- ٢٨_الحجة على اهل المدينة تاليف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٣.
- ٢٩_الخلافيات للبيهقي: تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان (٤٥٨ هـ)، الناشر: دار الصميعي، ط١.
- ٣٠_رد المحتار على الدر المختار تاليف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣١_زاد المعاد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٣٢_سنن أبي داود: تاليف أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي البسجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ٣٣_سنن البيهقي تاليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٣٤_سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بھرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.



٣٥_ السنن الكبرى للبيهقي: تأليف أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجُردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٦_ سنن النسائي تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق: مكتب تحقيق التراث، الناشر: دار المعرفة ببيروت، ط٥، (١٤٢٠هـ).

٣٧_ شرائع الاسلام: تحقيق الحلبي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: السيد صادق الشيرازي، ط٢، (سنة الطبع: ١٤٠٩هـ)، الجزء: ١.

٣٨_ الشرح الكبير على المقنع تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: ٦٨٢هـ) الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

٣٩_ شرح فتح القدير تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، (ت: ٦٨١هـ)، الناشر دار الفكر، مكان النشر بيروت.

٤٠_ شرح مختصر الطحاوي للجصاص: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠ هـ) تحقيق: د. عصمت الله عنايت الله محمد - أ. د. سائد بكداش - د محمد عبید الله خان، دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٤١_ شرح معاني الآثار تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٣٩٩ تحقيق: محمد زهري النجار.



٤٢_ صحیح البخاری تالیف: محمد بن إسماعیل أبو عبدالله البخاری الجعفی الناشر: دار ابن کثیر، الیمامة - بیروت، ط٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، تحقیق: د. مصطفی دیب البغا أستاذ الحدیث وعلومه فی کلیة الشریعة - جامعة دمشق .

٤٣_ العدة شرح العمدة تالیف: عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بقاء الدين المقدسي (ت: ٦٢٤هـ) تحقیق: صلاح بن محمد عویضة الناشر: دار الکتب العلمیة، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٤_ عمدة القارئ شرح صحیح البخاری: تالیف أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسین الغیتابی الحنفی بدر الدين العینی (ت: ٨٥٥هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بیروت.

٤٥_ الفقه الإسلامي وأدلته تالیف: أ. د. وهبة الزحيلي، كلية الشريعة الناشر: دار الفكر، سوریه، دمشق، الطبعة الرابعة.

٤٦_ الفواكه الدواني: تالیف أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهری المالکی (ت: ١١٢٦هـ) الناشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢.

٤٧_ فیض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦ هـ.

٤٨_ قواعد الاحكام: تالیف أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقی، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات

الأزهرية - القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م،



٤٩_القوانين الفقهية: تأليف أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزري الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ).

٥٠_الكافي في فقه اهل المدينة: تأليف أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٥١_كشف اللثام شرح عمدة الاحكام: تأليف الامام محمد بن أحمد بن سالم السفاريني النابلسي الحنبلي شمس الدين، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧، عدد المجلدات: ٧، ط: ١.

٥٢_لسان العرب: تأليف ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف البلد، القاهرة.

٥٣_اللعان بين الزوجين في الفقه الاسلامي، د. عزالدين كحيل، مجلة الفكر، العدد الثالث.

٥٤_المبدع في شرح المقنع: تأليف إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٥_المبسوط: تأليف محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ) دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.



- ٥٦_ مختصر المزي عند الشافعي: تاليف إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزي (ت: ٢٦٤هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٥٧_ المدونه الكبرى: تاليف مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٥٨_ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ) دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٩_ المستدرك على الصحيحين: تاليف أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١ - ١٩٩٠م.
- ٦٠_ مسند أبي حنيفة للحارثي: تاليف أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل الحارثي البخاري رحمه الله (٣٤٠هـ) تحقيق: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، الناشر: المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م عدد الأجزاء: ٢.
- ٦١_ مصنف بن أبي شيبة: تاليف أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٠٩.
- ٦٢_ مصنف عبد الرزاق: تاليف أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعائي (ت: ٢١١هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.



- ٦٣_ معالم السنن تأليف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ). المطبعة العلمية - حلب، ط١، (١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م).
- ٦٤_ معجم البلدان: تأليف شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) الناشر: دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥ م.
- ٦٥_ مغني المحتاج تأليف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٦٦_ المغني: تأليف أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٦٧_ المقدمات الممهّدات: تأليف محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد ملخص أعمال الحلقة النقاشية حول حجية البصمة الوراثية في إثبات النسب، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة: ١٤٢٢هـ.
- ٦٨_ الممتع في شرح المقنع: تأليف المنجي بن عثمان بن أسعد التنوخي زين الدين، المنجي بن عثمان بن أسعد التنوخي زين الدين، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: مكتبة الأسد، سنة النشر: ١٤٢٤ - ٢٠٠٣، عدد المجلدات: ٤، ط: ٣.
- ٦٩_ منار السبيل في شرح الدليل: تأليف ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (المتوفى: ١٣٥٣هـ) تحقيق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، ط٧. ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ٢. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.



- ٧٠_ نهایة المحتاج الى شرح المحتاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: ١٠٠٤هـ) دار الفكر، بيروت، ط أخيرة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٧١_ نهایة المطلب: تأليف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، الناشر: دار المنهاج، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٧٢_ نيل الأوطار / محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ات: ١٢٥٠هـ) (تحقيق: عصام الدين الصبابي، الناشر: دار الحديث، مصر، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٧٣_ الهداية على مذهب الامام احمد: تأليف محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوزاني، تحقيق: عبد اللطيف هيم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- ٧٤_ وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، تأليف الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، نشر دار البيان_دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.